وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صبراتة
SABRATHA UNIVERSITY

كلية القانون صرمان

دليل البحث العلمي
لكلية القانون صرمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

يسرني أن أقدم «دليل البحث العلمي والمنهجية القانونية» لوحدتنا الأكاديمية، وهو ثمرة جهد متواصل يسعى إلى الارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية في كليتنا. يضع هذا الدليل بين أيديكم الإطار المنهجي الذي يحدد مسار البحث العلمي، ويضمن تحقيق أعلى معايير الجودة الأكاديمية، انطلاقًا من رسالة كليتنا الرامية إلى إعداد كوادر قانونية متميزة علميًا ومهنيًا، قادرة على الإسهام في بناء الوطن وخدمة المجتمع.

إن البحث العلمي ليس مجرد متطلب أكاديمي، بل هو الركيزة الأساسية لتقدم الأمم وازدهارها، وهو في حقل العلوم القانونية على وجه الخصوص، يمثل أداة التطوير والتجديد المستمرين؛ فالقانون كائن حي يتفاعل مع مستجدات الحياة وتبدل الظروف، ولا يمكن له أن يؤدي رسالته في تحقيق العدالة والاستقرار إلا من خلال بحوث علمية رصينة تدرس مشكلات الواقع، وتستشرف المستقبل، وتقترح الحلول التشريعية والقضائية الملائمة.

نضع هذا الدليل بين أيديكم خارطةَ طريق تسهم في رفع مستوى بحوثنا العلمية، وخدمة مسيرة التعليم العالي في ليبيا.

والله ولي التوفيق

د. محمد محمد صالح

عميد كلية القانون صرمان

مقدمة

يمثل البحث العلمي الأصيل في مجال القانون المحرك الأساسي لتطور الفكر القانوني، وتحديث المنظومة التشريعية والقضائية. وتدرك **كلية القانون بصرمان**، ضمن إطار جامعة صبراتة، الدور المحوري الذي تلعبه في إثراء المعرفة القانونية، خاصة فيما يتعلق بتفسير النصوص، ومعالجة الفراغات القانونية والتحديات المستجدة في الواقع الليبي.

انطلاقًا من هذا الالتزام الأكاديمي والوطني، ونظرًا للتنوع المنهجي والشكل في أساليب البحث المتبعة، تستدعي الضرورة إصدارَ هذا **الدليل الشامل للبحث العلمي** ليكون مرجعًا مُوحَّدًا.

ويهدف الدليل إلى تحقيق غايتين رئيسيتين متكاملتين:

- **أولًا: توحيد المعايير المنهجية والشكلية:** لضمان مستوى عالٍ من الاحترافية والتناسق بين جميع البحوث الأكاديمية الصادرة عن الكلية. ويتحقق ذلك بتحديد الخطوات الإجرائية اللازمة من لحظة اختيار الموضوع وحتى توثيق المراجع.
- **ثانيًا: رفع مستوى جودة وأصالة المخرجات البحثية:** عبر توجيه الباحثين نحو تبني منهجيات تحليلية ونقدية عميقة، وتشجيعهم على تقديم حلول مبتكرة تسهم بشكل مباشر في تطوير الفقه القانوني الليبي، ومعالجة المشكلات القانونية العملية.

هذا الدليل موجه لجميع طلاب الدراسات العليا، وطلاب مرحلة الليسانس، وأعضاء هيئة التدريس، ليصبح الوثيقة المرجعية المعتمدة لتقييم جميع الأنشطة والمنتجات البحثية في الكلية.

التعريفات

تعني التعبيرات الواردة في هذا الدليل المعاني الموضحة أدناه:

1- **البحث العلمي**: جهد منهجي منظم يقوم على اتباع منهجية معتمدة في مجال الدراسات القانونية الأكاديمية، بهدف معالجة إشكالية قانونية أو نظرية، بغية الوصول الى نتائج وحلول مبتكرة، ويكون مسنودا بحجج وأدلة منطقية وقانونية.

2- **الباحث**: عضو هيئة تدريس أو طالب أو من في حكمهما يقوم بإنجاز بحث علمي، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

3- **الباحث المشارك**: هو عضو هيئة التدريس أو مَن في حكمه، يشترك مع مجموعة من الباحثين لإنجاز دراسة في موضوع ما.

4- **المُحكِّم المقيم**: هو عضو هيئة تدريس أو من في حكمه يُكَلَّف بفحص منتوج علمي، وتقييم جودته الأكاديمية، ومدى توافر متطلبات النشر والبحث العلمي فيه.

5- **المراجع**: هو عضو هيئة تدريس يكلف بمراجعة إنتاج علمي.

6- **الترجمة**: نقل معنى محتوى مكتوب أو منطوق من لغته المصدر الى لغة أخرى هدف، وذلك على نحو دقيق وكامل يراعي استعمال الاصطلاحات المناسبة، والسياق الثقافي.

7- **المجلة المحكمة المعتمدة**: هي دورية علمية دورية تُنشر وفق جدول منتظم (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، وتلتزم بآلية تحكيم علمي صارم (مراجعة الأقران) تتم من قبل خبراء متخصصين، تتوافر فيها المعايير والشروط التي تعتمدها وزارة التعليم العالي.

8- **الأمانة العلمية:** هي التزام الباحث عند إعداد بحثه العلمي بتحري الحقيقة ونقلها كاملة كما هي بلا تشويه أو تزييف، واحترام الباحث لأفكار ومعلومات وجهود الآخرين بنسبتها الى مصادرها الصحيحة والاقتباس منها على نحو مباشر أو غير مباشر، ودمجها في بحثه مع الإشارة إلى مرجعها الأصلي بحيث تكون مراجعَ استخدمها الباحث استخداما سليما دون نسبتها لنفسه، وعرض الأحكام والآراء القانونية بدقة من دون تحريف أو اجتزاء، وتحليلها والتعليق عليها بنزاهة وحياد دون تلفيق أو اختلاق للبيانات أو ليّ للنصوص تأويلا لها على غير وجهها لتأكيد نتائج مسبقة.

9- **التزوير:** هو اختلاق نتائج أو بيانات أو معلومات غير مبنية على أية حقائق علمية.

10- **التفرغ العلمي:** هو إجازة علمية دراسية (بحثية) مدتها سنة دراسية تمنحها الجامعة لعضو الهيئة الأكاديمية الذي مضت على خدمته المتميزة بموجب عقد دائم في الجامعة مدة خمسة أعوام ليتفرغ للقيام بإجراء بحوث ودراسات علمية نظرية أو ميدانية هدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف الجامعة ورسالتها العلمية.

11- **قسم البحوث والاستشارات:** هو قسم البحوث والاستشارات بالكلية، وهو جزء من بنية الهيكل التنظيمي لكلية القانون، ويمارس اختصاصاته وفق أحكام الهيكل التنظيمي للجامعات الليبية.

المحور الأول: رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها العامة في مجال البحث العلمي

1- رؤية الكلية في مجال البحث العلمي:

أن تكون كلية القانون بصرمان مركزًا رائدًا ومتميزًا للبحث القانوني في ليبيا، ومرجعية علمية أساسية لتطوير الفكر القانوني، وتحديث التشريعات والممارسة القضائية الوطنية.

2- الرسالة في مجال البحث العلمي:

توفير بيئة محفزة ومُمَكِّنة للبحث العلمي، والعمل على إعداد بحوث قانونية أصيلة تلتزم بأعلى معايير الجودة والأمانة العلمية، وتساهم بفاعلية في معالجة القضايا القانونية المعاصرة، بالإضافة إلى بناء القدرات البحثية لأجيال من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الكلية.

3- أولويات الكلية في البحث العلمي:

تهدف كلية القانون بصرمان إلى تحقيق الأهداف والأولويات البحثية التالية:

1. ضمان جودة البحوث الأكاديمية، وتشجيع التحليل النقدي المعمق، والمساهمة المعرفية المبتكرة.
2. إعطاء أولوية للبحوث التي تعالج الإشكاليات القانونية المعاصرة والمُلحَّة في البيئة الليبية (مثل التشريعات المستجدة والمسائل القضائية العملية).
3. دعم الأبحاث التي تقوم بنقد وتقييم فاعلية القوانين الليبية الحالية، وتقديم مقترحات لتحديثها وتطويرها.
4. دعم البحوث التي تعدها الكلية لخدمة المجتمع والبيئة.

5. السعي إلى إدراج الجامعة في التصنيف العالمي؛ من خلال دعم وتشجيع النشر في الدوريات العلمية المحكمة.
6. توجيه الدعم المالي –وفق الإمكانات– للمجالات ذات الأولوية القصوى التي تهم المجتمع الليبي.
7. تشجيع تكوين الفرق البحثية، ودعم النشر العلمي في مجال الكتب والمجالات العلمية.
8. تنمية القدرات البحثية: توفير التدريب المستمر للطلاب وأعضاء هيئة التدريس على أدوات البحث القانوني المتقدمة، واستخدام قواعد البيانات.
9. تعزيز أخلاقيات البحث: التطبيق الصارم لمعايير الأمانة العلمية، ومكافحة السرقة الأدبية (Plagiarism)، والحرص على النزاهة في عرض النتائج.

4- الفئات المستهدفة بالدليل:

1. **أعضاء هيئة التدريس بالكلية:** الدليل هو المرجع الرسمي والإلزامي الذي يوجه جميع ممارساتهم البحثية، ويحدد إجراءات الحصول على الدعم المالي والتفرغ العلمي، ويضمن جودة ونزاهة المنتوج العلمي.
2. **الباحثون المتعاونون (من داخل أو خارج الجامعة):** يقدم الدليل إطارًا واضحًا لمعايير الجودة والأخلاقيات التي تحكم أي تعاون بحثي مع الكلية، مما يضمن انسجام العمل، واحترام المعايير الموحدة.
3. **الطلاب:** يعد الدليل مرشدًا أساسيًّا لهم في إعداد أوراقهم البحثية ومشاريعهم ورسائلهم وأطروحاتهم؛ إذ يضع الأسس المنهجية والأخلاقية السليمة ويحميهم من الأخطاء الشائعة، ويُعدِّهم للمستقبل الأكاديمي.

5- آليات ضمان الاستفادة:

1- توزيع إلكتروني وورقي، وورشة عمل إلزامية للشرح.
2- لطلبة الدراسات العليا: تضمينه في مقرر مناهج البحث، وتوزيعه عند التسجيل، وعقد ندوات تعريفية سنوية عنه.

3- تحويل الدليل إلى وثيقة عملية فعَّالة لجميع المعنيين بالبحث العلمي في الكلية، تدعم ثقافة الجودة والتميز.

6- الهيكل التنظيمي لآلية البحث العلمي بالكلية- قسم البحوث والاستشارات:

يختص بكافة المهام المتعلقة بتنفيذ رؤية وأهداف الكلية في مجال البحث العلمي، وله على الأخص:

- التنسيق بين الأقسام العلمية التي لها علاقة بما يرد له من استشارات فنية من مكتب الاستشارات الفنية بالجامعة أو من مراكز البحوث والدراسات العلمية التابعة للجامعة.
- تفعيل حركة البحث العلمي: تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا على القيام بالبحوث والدراسات العلمية.
- تذليل الصعوبات البحثية: العمل على تحديد وتذليل كافة الصعوبات والتحديات التي تواجه سير البحوث العلمية المنفذة في الكلية.
- اقتراح وتنفيذ الدراسات والأبحاث المتعلقة بتطوير البرامج والمسارات التعليمية في الأقسام العلمية بالكلية.
- اقتراح وتنفيذ الدراسات والأبحاث اللازمة لمعالجة الجوانب الإدارية، التنظيمية، التقنية، والمعلوماتية المرتبطة باختصاصات الكلية.
- اقتراح وتنفيذ دراسات حول مستويات الطلاب الأكاديمية، وإعداد تقارير شاملة بنتائج هذه الدراسات.
- متابعة المستجدات العلمية ونتائج الدراسات والبحوث الصادرة عن المراكز والمؤسسات والمؤتمرات المحلية والدولية، والاستفادة منها في خطط التطوير.
- الاشتراك في إقامة الندوات وورش العمل والحلقات البحثية والعلمية ذات العلاقة بتخصصات الكلية (سواء بشكل منفرد أو بالشراكة مع جهات أخرى).

المحور الثاني: القيم والمبادئ الحاكمة للبحث العلمي وضمان الجودة

يلتزم جميع الباحثين المنتسبين إلى كلية القانون بصرمان (أعضاء هيئة تدريس، طلاب دراسات عليا، طلاب ليسانس) بالالتزام التام بالقيم والمبادئ الأخلاقية الآتية في جميع مراحل إنتاجهم البحثي:

أولا: النزاهة العلمية والأمانة الفكرية ومكافحة الانتحال (Plagiarism):

1. الالتزام بالصدق في جمع البيانات، وعرض النتائج، وتحليل النصوص القانونية، دون تزوير أو تزييف أو انتقائية هادفة لتشويه الحقائق.
2. **النزاهة في التوثيق:** يجب على الباحث أن ينسب كل فكرة، رأي، نص، أو معلومة مُقتبسة إلى مصدرها الأصلي بشكل دقيق وفق نظام الإحالة المعتمد في هذا الدليل.
3. **تجنب الاقتباس غير المشروع:** يُمنع منعًا باتًّا انتحال أعمال الآخرين أو تقديمها على أنها أعمال خاصة بالباحث (السرقة الأدبية). ويشمل ذلك النصوص المترجمة أو المعاد صياغتها دون إحالة واضحة.
4. الامتثال للقوانين واللوائح الليبية ذات الصلة بالبحث العلمي والملكية الفكرية، والعمل في إطار الثوابت الوطنية والقيم المجتمعية الليبية.

ثانيا: ضوابط الاستخدام الذاتي للأعمال العلمية السابقة (الاستنساخ الذاتي)

يُحظر على الباحث إعادة استخدام عمل علمي سابق خاص به، سبق نشره أو إجازته، وتقديمه على أنه عمل أصلي جديد بالكامل، كما يُمنع تضمين أجزاء جوهرية من العمل القديم في العمل الجديد من دون إفصاح صريح عن وجود العمل السابق وأوجه التشابه بين العملين. وللخروج من هذا الحظر، يجب على الباحث الالتزام التام بضرورة الإفصاح عن العمل السابق في متن البحث الجديد أو مقدمته، ومراعاة قواعد الاقتباس والتوثيق بشكل

كامل للأجزاء المأخوذة من العمل القديم (بصفتها مصدرًا منشورًا)، ويُشترط أن يمثل العمل الجديد إضافة نوعية أو تطويرًا جوهريًّا للعمل السابق، وليس مجرد إعادة صياغة بسيطة له.

ثالثا: الموضوعية والحياد العلمي (Objectivity and Impartiality):

1. عرض النتائج المتحصل عليها بكل أمانة وموضوعية، دون تزييف أو تلاعب بالبيانات أو المراجع بهدف دعم فرضية معينة أو الترويج لوجهة نظر شخصية.
2. يجب على الباحث أن يتجرد من أي تحيز شخصي أو مذهبي أو سياسي.
3. **تجنب تحريف النصوص** أو تفسيرها تفسيرًا متحيزًا لخدمة أي غرض غير علمي، أو التأثر بالضغوط الخارجية.
4. السعي لاستقراء الحقيقة القانونية من خلال منهجية واضحة، وتحليل متزن للأدلة والنصوص التشريعية (الليبية والمقارنة) والفقهية والقضائية.

رابعا: احترام الملكية الفكرية وأخلاقيات البحث:

1. الالتزام التام بالإطار القانوني الليبي للملكية الفكرية، والاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها ليبيا في هذا الشأن.
2. الحصول على الأذونات اللازمة لاستخدام المصادر المحمية بحقوق المؤلف، وذكر الشكر والتقدير للمساهمين في البحث بشكل واضح.
3. في البحوث الميدانية أو التي تتضمن بشرًا: الحصول على موافقة مستنيرة من المشاركين، وضمان سرية هويتهم وبياناتهم، وعدم تعريضهم لأي ضرر مادي أو معنوي.
4. ذكر المساهمين في البحث على نحو يتناسب مع حجم ونوع مساهمتهم الفعلية، واستبعاد من لم يساهم.

خامسا: الجودة والتميز:

1. السعي للإضافة المعرفية الأصيلة، وتجنب تكرار البحوث السابقة دون إضافة حقيقية.
2. التطوير المستمر للمهارات البحثية، والاطلاع على أحدث المناهج والاتجاهات في العلوم القانونية.
3. الحرص على نشر البحوث في قنوات نشر محكمة، محليًا وعربيًا ودوليًا.
4. يُمنع تقديم البحث ذاته أو أجزاء جوهرية منه للنشر أو للحصول على درجة علمية في أكثر من جهة.

سادسا: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث القانوني:

تضع الكلية هذا الإطار لتنظيم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) التوليدي في إعداد الأبحاث والرسائل والأطروحات، بما يضمن الحفاظ على الأمانة العلمية، وجودة الإنتاج البحثي.

(أ) يُسمح باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي للقيام بالعمليات التالية عند إعداد بحث قانوني:

1. **المساعدة في الطرح الأولي:** المساعدة في طرح أفكار بحثية أولية أو اقتراح تراكيب هيكلية للمواضيع، أو تحديد المحاور الممكنة.
2. **البحث وجمع البيانات:** البحث عن مصادر، ومعلومات، وبيانات أولية (مع ضرورة التحقق البشري من صحة هذه المصادر وموثوقيتها).
3. **التدقيق اللغوي والآلي:** تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية، والمساعدة في الإكمال التلقائي للكلمات والجمل عند الكتابة.
4. **الترجمة:** استخدام أدوات الترجمة الآلية، شريطة إجراء مراجعة بشرية متعمقة ومتمحصة للنص المترجم للتأكد من دقة المصطلح القانوني.
5. **التنظيم والتحرير:** تنظيم، وتحرير، وتحسين نص أولي سبق للباحث كتابته أو صياغته بنفسه.

- *شروط هذا الاستخدام*: يُشترط موافقة المشرف على البحث (إن وجد)، والإفصاح عن هذا الاستخدام صراحة في متن العمل البحثي ذاته، مع ذكر أداة الذكاء الاصطناعي التي استخدمت لهذا الغرض.

(ب) المسؤولية الشخصية الكاملة: يعد الباحث في جميع الأحوال مسؤولًا شخصيًا عن صحة كل ما يرد في عمله البحثي، بما في ذلك دقة وصحة الاقتباسات والمصادر والمراجع، وتحمل تبعات أي مخالفة علمية.

(جـ) حظر الإدراج بصفة مؤلف: يُحظر إدراج اسم أي أداة ذكاء اصطناعي بصفة كاتب أو مؤلف أو مساهم رئيسي في أي عمل بحثي؛ وتظل حقوق التأليف ومسؤولياته مقتصرة على الباحثين من البشر.

سابعا: الاستخدامات المحظورة للذكاء الاصطناعي التوليدي:

يُحظر استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي للقيام بأي من العمليات التالية؛ حيث إنها تتعارض مع مبدأ الأصالة والأمانة العلمية:

1. **توليد النصوص الأصيلة ابتداءً:** يُحظر استخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد نصوص العمل البحثي ابتداءً، سواء شمل ذلك عملًا بحثيًا بأكمله أو جزءًا جوهريًا منه؛ إذ يجب أن تكون الصياغة الفكرية والأسلوب العلمي للباحث.
2. **التحليل والاستنباط القانوني غير المُرَاجع:** يُحظر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في:
   - إجراء تحليلات قانونية نهائية.
   - إعطاء آراء قانونية قاطعة.
   - استنباط أو تأصيل أحكام قانونية أو شرعية.
   - الترجيح بين الآراء أو تفسير النصوص أو أي عمل آخر مشابه يتطلب تفكيرًا قانونيًا معمقًا.

ويُشترط في كل المهام السابقة أن تكون خاضعة لإشراف علمي بشري مباشر، ومراجعة فقهية دقيقة.

3. **صياغة وإدراج المراجع والإحالات:** يُمنع الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في صياغة أو إدراج الإحالات والمراجع، حيث يجب أن تكون هذه العملية دقيقة، وأن تتم يدويًّا أو باستخدام برمجيات توثيق متخصصة بإشراف الباحث الكامل.

4. **الخداع والتضليل والميزة غير العادلة:** يُحظر أي استخدام آخر للذكاء الاصطناعي التوليدي ينطوي على خداع أو تضليل، أو يتم بأي طريقة يرى الباحث العادي أنها تحقق لمستخدمها ميزة غير عادلة (Unfair Advantage) على زملائه.

المحور الثالث: سياسات دعم البحث العلمي

أولا: آليات تحفيز الباحثين من منتسبي الكلية لإجراء البحوث العلمية في مجال تخصصهم:

1. تخصيص ساعات بحثية لأعضاء هيئة التدريس القارين بالكلية بمعدل 4 ساعات أسبوعيًّا، تُحتسب ضمن العبء التدريسي؛ وذلك لتمكينهم من التفرغ لأعمال البحث والتأليف.
2. للجامعة مجلة علمية محكمة باسم «مجلة جامعة صبراتة»؛ لضمان إتاحة منصة نشر موثوقة.
3. تشجيع الباحثين على التقدم للحصول على جوائز محلية ودولية في مجال البحث العلمي.
4. يشكل البحث العلمي 20 % في نموذج تقييم عضو هيئة التدريس في كل فصل دراسي.

ثانيا- سياسات التفرغ العلمي:

1- لعضو هيئة التدريس الحق في الحصول على إجازة للتفرغ العلمي كل أربع سنوات؛ وذلك للقيام بدراسات علمية أو إجراء بحوث أو تجارب أو القيام بأعمال التأليف أو الترجمة أو تحقيق المخطوطات؛ وذلك لسد نقص علمي أو حاجة تقتضيها المصلحة العامة أو لاكتساب خبرة علمية في مجال تخصصه وتنشيط معلوماته وتمكينه من الاطلاع على آخر التطورات العلمية في ميدانه التخصصي.

2- تفرغ داخلي: داخل الجامعة، لمدة فصلين دراسيين على الأكثر في المرة الواحدة.

3- ويتمتع عضو هيئة التدريس إذا قضى إجازته العلمية بالداخل بمرتبه كاملا وكافة مزاياه وعلاواته، بما في ذلك علاوة التدريس مقابل الساعات الإضافية.

4- التزامات ما بعد التفرغ:

- تقديم تقرير ختامي مفصل مع المخرجات الملموسة (مخطوط بحث، كتاب، براءة اختراع، إلخ).
- نشر العمل البحثي في قناة علمية محكمة ومصنفة خلال مدة زمنية محددة (سنة أو سنتين) من انتهاء التفرغ.
- العودة للعمل بالكلية بعد انتهاء المدة المحددة.

ثالثا- بناء القدرات والموارد الداعمة:

1. التدريب وورش العمل: عقد ورش متخصصة في:
   - منهجية البحث القانوني المتقدم.
   - مهارات الكتابة للنشر الدولي.
   - استخدام قواعد البيانات القانونية العالمية.
   - أخلاقيات البحث والنزاهة العلمية.
2. توفير المكتبة العلمية، واستخدام الحاسوب المجهزة بطابعات وآلات تصوير في الكلية.
3. يتم إنشاء قسم خاص على موقع الكلية للبحث العلمي، يتم فيه نشر آخر نسخة من هذا الدليل، وأي تحديثات أو توضيحات لاحقة.
4. تشجيع نظام التوجيه حيث يوجه الأساتذة الأقدم الزملاء الأحدث في مسيرتهم البحثية.

رابعا–آلية دعم وتمويل البحث العلمي وأعمال الترجمة:

تلتزم الكلية بتقديم كافة التسهيلات والدعم اللازم لأعضاء هيئة التدريس لإنجاز مشاريعهم العلمية، وتتم هذه العملية وفقًا للخطوات والإجراءات الموحدة التالية:

1. تقديم الطلب والفحص الأولي:

- **تقديم الطلب:** يتقدم عضو هيئة التدريس بطلب دعم إنتاج علمي (يشمل: **ترجمة كتاب –تأليف كتاب – بحث علمي** إلى **القسم العلمي** التابع له. يحدد عضو هيئة التدريس في الطلب نوع الدعم المطلوب وحجمه، وذلك بتعبئة النموذج المخصص لهذا الغرض.

2. مرحلة المراجعة واتخاذ القرار:

- **فحص الطلب:** يتم فحص الطلب من قبل **اللجنة العلمية بالقسم العلمي** المختص.
- **التوصية بالقبول أو الرفض:** توصي اللجنة العلمية بأي مما يلي:
  - **قبول المشروع:** يتم إبلاغ عضو هيئة التدريس بالقرار.
  - **رفض المشروع:** يتم إبلاغ عضو هيئة التدريس بالقرار مع تبرير الرفض.
- ترفع اللجنة العلمية توصياتها بكل **شفافية** إلى **مكتب البحوث والاستشارات**، ويقوم بدوره بإحالتها للاعتماد النهائي من قبل مكتب البحوث والاستشارات بالجامعة لإبرام عقد.
- يُنشر الإنتاج العلمي (سواء ترجمة كتاب أو تأليف كتاب أو بحث علمي) باسم **الكلية والجامعة.**
- يُنشر اسم الباحث والإنتاج العلمي الممول على **الموقع الرسمي للكلية** على الإنترنت، لضمان إتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع على الإنتاج العلمي للكلية.

3- آليات وشروط أعمال الترجمة والنشر:

تُعد الترجمة جزءًا أساسيًّا من دعائم البحث العلمي. ولضمان جودة الإنتاج المترجم وحماية حقوق الملكية الفكرية، تُطبق الكلية الشروط والإجراءات التالية:

أولًا: الشروط الواجب توفرها في الإنتاج المترجم:

1. يجب أن يكون العمل المترجم ذا جدوى علمية أو تطبيقية ملموسة، ويسهم في إثراء الفقه القانوني.
2. أن يخضع العمل المترجم للتحكيم من قبل مراجع أو أكثر لضمان دقة الترجمة، ومطابقتها للمصطلحات القانونية الصحيحة.
3. أن يكون كل من المترجم والمراجع متقنين إتقانًا كاملًا للغتين: المترجم منها، والمترجم إليها.
4. أن يلتزم المترجم بمراعاة ملاحظات المُراجع وما اقترحه من تعديلات لضمان الجودة النهائية.
5. مراعاة حقوق الملكية الفكرية بالحصول على حق الترجمة والنشر من الجهات المعنية قبل البدء في عملية الترجمة أو نشرها.

ثانيًا: آليات وإجراءات أعمال الترجمة:

تتم إدارة مشاريع الترجمة بالتنسيق بين مكتب البحوث ولجنة الترجمة، وفقًا للآتي:

1. تحديد الأولويات: يقوم مكتب البحوث والاستشارات بالكلية بتحديد الأولويات سنويًّا في مجالات المعرفة عند اختيار ما يُترجم منها، وذلك من خلال لجنة فنية خاصة بالترجمة.
2. اختيار النصوص: يتم اختيار النصوص المراد ترجمتها من الكتب والدوريات ذات القيمة العلمية العالية، وتحديد الطرق المناسبة لإنجاز الترجمة.

3. اختيار الكفاءات: يتم اختيار المترجمين والمراجعين المؤهلين وفق معايير الإتقان اللغوي، والخبرة التخصصية.
4. يتم تحديد المدة الزمنية التي يجب أن يتم فيها إنجاز الترجمة بفعالية ودقة.

خامسا-المشاركة في المحافل والمؤتمرات الدولية:

تمتلك الكلية آلية واضحة للمشاركة في المؤتمرات والمحافل العلمية المحلية والدولية، وتتمثل في الخطوات التالية:

- **المتابعة والإعلان:** يتولى قسم العلاقات الثقافية بالتنسيق مع قسم البحوث والاستشارات متابعة الإعلانات عن المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بتخصصات الكلية، وإعلانها رسميًّا.
- يناقش مجلس القسم العلمي المعني موضوع المؤتمر ومدى ملاءمته، ويقرر ترشيح أعضائه للمشاركة، مع إعطاء الأولوية للمؤتمرات المحلية والمواضيع ذات الصلة المباشرة بخطط الكلية البحثية.
- في حالة مشاركة بحث علمي، تتولى إدارة الكلية دراسة منح الدعم المالي للبحث وفق الضوابط (مثل تغطية جزء من رسوم النشر أو إعداد الملصق العلمي).
- يتولى عميد الكلية مخاطبة إدارة الجامعة (عبر مكتب التعاون الدولي أو الإدارة المالية) لتقديم التسهيلات اللازمة للمشاركين، مثل: تذاكر السفر، بدل الإقامة والإعاشة، دفع رسوم المشاركة (إن وجدت)- وذلك وفق الأنظمة المالية المعمول بها في الجامعة.
- يُطلب من العضو المشارك تقديم تقرير علمي عن خلاصة المؤتمر وفوائده، وعرض أهم النتائج في ندوة داخلية بالكلية لتعميم الفائدة.

المحور الرابع: النشر العلمي ومؤشرات الجودة

أولا معايير تحديد قنوات النشر ذات الجودة:

1. قوائم المجلات المصنفة مثلScopus ، **Web of Science**
2. معايير المجلات المحكمة المعترف بها (هيئة التحرير، عامل التأثير، قاعدة النشر...) من قبل الجامعة.
3. المجلات المفهرسة في دليل المجلات الليبية الالكتروني https://dolj.ly/index

ثانيا ضوابط ومعايير الإنتاج العلمي:

تتبع الكلية مجموعة من الضوابط والمعايير الملزمة بما يحقق تطلعاتها وتوقعاتها في مجال البحث العلمي، وفقًا للآتي:

1. استخدام برامج فحص الانتحال (Plagiarism Detection) المعتمدة في الجامعة.
2. الالتزام بالميثاق الأخلاقي: التزام منتسبي الكلية بميثاق أخلاقيات البحث العلمي الصادر عن الكلية.
3. حث وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر أبحاثهم في مجلات محكمة معتمدة بالجامعات الليبية.
4. التسجيل في قواعد البيانات البحثية: حث جميع أعضاء هيئة التدريس القارين على تحديث بياناتهم، والتسجيل في المواقع وقواعد البيانات العلمية المماثلة التي تخدم الباحث، مثل (الباحث العلمي لجوجل Google Scholar) و (Scopus)؛ لضمان سهولة الإتاحة، ورصد الاستشهادات.

ثالثا: متابعة وتقييم الأداء البحثي:

1- نظام التوثيق والمحفوظات: إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لكل عضو هيئة تدريس تشمل:

- السيرة الذاتية مُحدَّثة.

- قائمة بالإنتاج العلمي (بحوث، كتب، فصول كتب، ترجمات...).
- المشاركات في المؤتمرات.
- المشاريع البحثية المُنْجَزَة والقائمة.

2- آليات التقييم الداخلي: تقييم الأداء البحثي السنوي لأعضاء هيئة التدريس وفق مؤشرات كمية ونوعية (عدد الأبحاث، جودة المجلات، الأثر، الاستشهادات).

3- التقارير الدورية: تقارير دورية ترفع بقسم البحوث والاستشارات وقسم الجودة عن الإنجازات والمؤشرات.

المحور الخامس: آلية ربط البحث العلمي بالعملية التعليمية

1. تحويل مخرجات البحث إلى تطوير أكاديمي: تحال نتائج البحث العلمي لقسم البحوث والاستشارات للاستفادة منها في تصميم وتطوير المقررات الدراسية.
2. تشجيع الطلاب على الانخراط في الورش العلمية والندوات والمؤتمرات العلمية.
3. دمج منهجية وأخلاقيات البحث في العملية التعليمية، وجعل مقرر «منهجية البحث القانوني» مقررًا إجباريًّا في مرحلة الليسانس.

المحور السادس: آليات تقييم وتطوير سياسة البحث العلمي

يتولى قسم البحوث والاستشارات بالكلية ما يلي:-

أولًا: إعداد التقرير السنوي للتقييم:

يتولى **قسم البحوث والاستشارات** بالكلية إعداد تقرير تقييم سنوي شامل، يتضمن المؤشرات التالية:

1. نسبة الإنجاز في الخطة البحثية السنوية للكلية، وأسباب التعثر في ما لم يُنجز.

2. نسبة مشاركة منتسبي الكلية في المؤتمرات والندوات العلمية محليًّا ودوليًّا.
3. مقترحات وتغذية راجعة من الجهات المستفيدة من مخرجات البحث.
4. مقترحات مجالس الأقسام العلمية لتطوير الخطة البحثية لكل قسم.
5. عدد البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس مع تصنيف قنوات النشر.
6. عدد مرات الاستشهاد بالبحوث المنشورة لمنتسبي الكلية.
7. تمثيل منتسبي الكلية في المنظمات والجمعيات واللجان العلمية المحلية والدولية.
8. تمثيل منتسبي الكلية في هيئات تحرير المجلات العلمية المحلية والدولية.

ثانيًا: التحليل ورفع التوصيات:

1. تحليل بيانات التقرير السنوي لتحديد نقاط القوة والضعف.
2. رفع التقرير مع التوصيات التطويرية إلى **لجنة البحث العلمي** و**مجلس الكلية**.

ثالثًا: اعتماد وتنفيذ خطط التطوير:

1. مناقشة التوصيات في **مجلس الكلية**، واعتماد خطة التطوير.
2. تحديث السياسات والإجراءات البحثية بناءً على النتائج.

رابعًا: التغذية الراجعة المستمرة:

1. إشراك منتسبي الكلية في ورش عمل لمناقشة السياسات المحدَّثة.
2. متابعة مؤشرات الأداء بشكل ربع سنوي للتحقُّق من فاعلية التطويرات.

إعداد

ر.م	الاسم	الصفة
-1	د. هدى عبد الحفيظ الشيخ	رئيس قسم الوسائل التعليمية
-2	د. سهى المهدي الجديدي	رئيس قسم الجودة ومعدل الأداء

3-	د. محمد كاموكا	عضو هيئة تدريس
4-	د. حسن المنير	**رئيس قسم البحوث والاستشارات**

اعتماد

أ. نبيلة بحر **د. محمد محمد صالح**

وكيل الكلية للشؤون العلمية **عميد كلية القانون**